ورقة رد فعل على مشروع الإعلان السياسي لمؤتمر القمة الإجتماعي العالمي الثاني (WSSD2)

من إعداد شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، تموز/يوليو 2025

المقدمة

في ظل التحديات العالمية المتزايدة، تستعيد الجهود الدولية لتجديد الالتزامات تجاه التنمية الاجتماعية زخمها وتزداد وضوحًا وإلحاحًا رغم استمرار الفجوة الكبيرة بين الطموحات والتنفيذ. شكل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (WSSD)، الذي عقد لأول مرة في عام 1995 في كوبنهاغن، علامة فارقة في وضع التنمية الاجتماعية في صميم جدول الأعمال الدولي، حيث شملت أهدافه الأساسية القضاء على الفقر، والعمالة الكاملة والمنتجة، والاندماج الاجتماعي.

في هذا السياق، تقدم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) ورقة رد الفعل هذه للانخراط بشكل نقدي في مسودة الإعلان السياسي (REV2) للقمة الاجتماعية العالمية الثانية (WSSD2) المقرر عقدها في نوفمبر 2025. وفي حين أن المسودة تؤكد من جديد على الأهداف العالمية مثل القضاء على الفقر والعمل اللائق والاندماج الاجتماعي، إلا أنها لا تتصدى للتحديات الملحة والمترابطة التي تواجه المنطقة العربية. ولا تزال التفاوتات الهيكلية، والصراعات التي طال أمدها، والاحتلال، وعدم الاستقرار السياسي تقوض أسس التنمية الاجتماعية.

وتتفاقم هذه بسبب الأزمات الاقتصادية، والضعف المناخي، والنزوح القسري، وتقلص الحيز المدني، وكلها تعمق التشرذم الاجتماعي وانعدام الأمن. على الرغم من وضع أطر عالمية متعاقبة، بما في ذلك أهداف الألفية للتنمية (MDGs)، وأجندة 2030 للتنمية المستدامة، وقمة المستقبل لعام 2024، فإن التقدم ظل متبايناً، ولم تتحقق الالتزامات الرئيسية لقمة عام 1995 لحتى الآن .

وعلى الرغم من الاعتراف ببعض التحديات الملحة، فإنها تفتقر إلى تدابير واضحة وقابلة للتنفيذ لمعالجتها بفعالية وتعزيز بيئة يمكن أن تزدهر فيها التنمية الاجتماعية حقا. من خلال المشاورات الإقليمية واوراق الموقف ، تعمل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) على ضمان أن تعكس الأجندة العالمية المتجددة أولويات شعوب المنطقة العربية، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا الناشئة مثل تمويل التنمية، وأعمال الرعاية، والحقوق الرقمية، والحكم الديمقراطي. تدعو الشبكة إلى مشاركة أقوى للمجتمع المدني العربي لضمان أن تعكس نتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة 2 الواقع المعيشي في المنطقة وإعادة التأكيد على مركزية حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في تشكيل أجندات التنمية الشاملة والمستدامة.

A) التقييم العام لمشروع الإعلان

في حين أن مشروع الإعلان السياسي يشير بشكل محق إلى تحديات حقوق الإنسان والحاجة إلى ضمان السلم والأمن وفقا للقانون الدولي والتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، إلا أنه لا يعترف بالأزمة العالمية التي تواجه النظام القانوني الدولي نفسه. في مواجهة النزاعات المستمرة، وتعميق الإفلات من العقاب، وتآكل آليات المساءلة، يلتزم الإعلان الصمت بشأن الإخفاقات الهيكلية للنظام الدولي، ولا سيما شلل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأطر الأمم المتحدة الأخرى المشاركة في صنع القرار والاستجابة للأزمات. كما يغفل عن أن الهياكل الاقتصادية والسياسية العالمية، التي تهيمن عليها السياسات النيوليبرالية، تقوض الجهود المبذولة لتحقيق السلام والعدالة والمساواة. من دون مواجهة هذه الأسباب الجذرية على مستوى الدولة وداخل هياكل الحوكمة العالمية ، فإن أي التزام بحقوق الإنسان والعدالة يصبح خطابيا وليس تحويليا. يعكس غياب الوضوح والطموح السياسيين عدم الرغبة في التعامل مع ديناميات القوة الحقيقية التي تعمق اللامساواة في العالم اليوم.

ويعترف مشروع الإعلان السياسي بالحاجة إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن ما تم قياسه على أنه "تقدم" في آليات الرصد المتاحة حاليا، لا يزال محدودا. وهي تميل إلى تقديم إحصاءات محدودة

وكميـة، بـدلا مـن المسـاءلة الحقيقية من أجـل تحقيق إنجـازات نوعيـة وشـاملة من منظـور قائـم على حقوق الإنسان.

إن التأكيد في الإعلان السياسي على "التنفيذ الكامل والفعال لخطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة" هو بعبـارات بسـيطة، منفصـل عـن الواقع. مع بقـاء خمس سنوات فقط على الموعد النهائي لعام 2030، فإن 17٪ فقط من أهداف التنمية المستدامة تسير على المسار الصحيح والبلـدان الناميـة تـرزح تحت أعبـاء الديـون التي لا يمكن تحملهـا، وتعـاني مـن حيزمالي محـدود، وتواجـه فجوة اسـتثمارية سـنوية تبلغ 4 تريليونات دولار لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وفي ظل هذه الظروف، فإن فكرة تنفيذ خطـة عـام 2030 في الوقت المناسـب وبطريقة فعالة غير واقعية ومضللة. وينبغي أن تشـكل القمة العالمية للتنمية المستدامة 2 زخما للتفكير في معالجة التحديات الهيكلية و الثغرات المتبقية.

B) التحديـات الهيكليـة لتحقيـق أهـداف القمـة العالميـة للتنمية المستدامة 2

إن الالتزام الأول بالقضاء على الفقر يسير في الاتجاه الخاطئ بعدم مواجهة الطابع المولد للفقر للعديد من السياسـات الاقتصادية الحالية. وتعـزز مقاربات التمويل وبناء القدرات والمسـاعدة الفنيـة منطقا من أعلى إلى أسـفل، متجاهلة المسـببات المنهجيـة للفقر، بما في ذلك الفسـاد، وضعف الحكـم، وأنظمـة المالية العامـة غير الشـفافة، التي تعيق الاسـتخدام الفعال للموارد العامـة. من الضروري أن تبدأ جهود القضاء على الفقر بإدراك كيف أن خيارات السياسـة الاقتصادية، مثل التقشـف، وخدمـة الديون، والإصلاحات التي تحركهـا السـوق والتي غالبا ما تكـون مدفوعة بالأطر النيوليبرالية، قد عمقت عدم المساواة وقوضت التماسك الاجتماعـي. وهناك حاجة إلى إعادة النظر في هذه الخيارات الهيكليـة وإصلاحهـا، مـن خلال سياسـات قائمـة على الحقوق بدلا من اتخاذ تدابير للتعويض عن آثارها. وبالمثل، فـإن التركيز على "بنـاء القـدرة على الصمود" مـع معالجة الحـد من الفقـر مضلل، حيـث لا توجـد طريقـة تلقائية للخروج من الفقر من خلال القدرة على الصمود. قد تتعلم المجتمعـات القـادرة على الصمود التكيـف مع الصدمات ولكن الأسباب الجذرية لفقرها لا تزال دون معالجة.

وفي حين أن الإعلان يحدد إطارا شـاملا لتعزيز العمل اللائق والعمالـة الكاملـة، فإنـه لا يعالـج بشـكل كاف الحواجـز الهيكليـة والمتقاطعة التي تسـتبعد الفئات المهمشـة. في العديـد من المناطق، لا تزال الحواجز الهيكلية المسـتمرة تعيق الإدماج في سـوق العمـل، والمبالغـة في التأكيد على حلول ريادة الأعمال تخاطر بإلقاء عبء التغلب على الإقصاء المنهجـي على عاتـق الأفـراد بدلا مـن معالجة الأسـباب الجذرية من خلال سياسات العمل والسياسات الاجتماعية الشـاملة. وفي هذا الصدد، لا يوجـد التزام ملموس بتعزيز فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة أو العمال المهاجرين أو اللاجـئين أو أولئك الذين يعيشـون في المناطق المتأثرة بالنزاع - وهي مجموعات سـكانية لا تزال مستبعدة إلى حد كبير من أسـواق العمل الرسـمية. بالإضافـة إلى ذلك، يتم تجاهـل الفجوة المتزايدة بين ظـروف العمل في القطاعين العـام والخاص، وكذلك الحاجة الملحة إلى تنظيم وإشراف فعـالين على أسـواق العمل الخاصـة. على الرغم من ذكر العمل غير الرسـمي، إلا أن غياب استراتيجيات قابلة للتنفيذ وآليـات مسـاءلة يقوض الوعـد بحقوق العمـال العالمية والحماية الاجتماعية الشـاملة. إن معالجـة الفقرة لعمل الرعاية محدودة ، لأنها تؤطر الرعاية في المقام الأول كقطاع يدعم المشاركة في القوى العاملة ، وليس كعنصر مركزي في اقتصاد عادل ومستدام. يتجاهل هذا النهج الفعال القيمة الجوهريـة للرعاية والإمكانيـات التحويلية لإعادة التفكير في الرعاية كمسـؤولية مجتمعية. لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الالتزام بـكل مـن مجتمع الرعاية واقتصـاد الرعاية ، والذي يجب دمجه في جميع أنحاء الإعلان كمبدأ أسـاسي. علاوة على ذلك، فإن الطبيعة المتغيرة للعمل — بما في ذلك الاعتراف بأهميـة أعمـال الرعايـة والعمل غير الرسـمي في الأنظمـة الاقتصاديـة — لم تُعالج بشـكل كافٍ ولم تتناول التعـديلات الضروريـة في معاييـر العمل والحمايـات وأطر السياسات.

على الرغـم مـن تقديـم رؤية واسـعة وشـاملة للاندماج الاجتماعي، إلا أن هذا القسـم لا يزال محدودا من الناحية العمليـة. الالتزامـات طموحـة إلى حـد كـبير، وتفتقـر إلى استراتيجيـات التنفيـذ الملموسـة أو الجـداول الزمنية أو آليات المساءلة لضمان المتابعة الفعالة. يتم تأطير الاندماج الاجتماعي في المقام الأول كعملية ثقافية واجتماعية، دون التأكيـد على أهمية الحقوق المدنية والسياسـية كأسـس أساسـية للإدمـاج. في حين يـشير النـص إلى التماسـك الاجتماعـي، فإنـه يتجاهـل الدوافع الاقتصادية الرئيسـية للإقصاء مثل النزوح والسكن غير اللائق وعدم الوصول إلى الخدمـات العامـة. كمـا أنه يفشـل في معالجـة الحواجز المحـددة التي تواجههـا النسـاء والشـباب وكبـار السـن ومجتمعـات السـكان الأصليين والأقليـات العرقيـة والأشـخاص ذوي الإعاقة - وهي المجموعات التي غالبا ما تتأثر بشكل غير متناسـب بالتهميش. بالإضافة إلى ذلك ، لا يتعامـل القسـم مع العوامـل الهيكلية والمسـتوى الكلي الأوسـع نطاقا التي تشكل التماسـك الاجتماعي والتفكك. وبدلا من اتباع نهج قطاعي ضيق يسـتهدف فئات محددة،

فـإن المطلـوب هو تحليـل أكثر شـمولا يأخـذ في الاعتبار الوحدة الشاملة للمجتمعات، والقوى الداخلية والخارجية المؤثـرة في التكامـل، والديناميكيات العالميـة، بما في ذلك الصراع والتدخـل الدولي، التي تقوض النسـيج الاجتماعي. يجـب ألا يفهم التماسـك الاجتماعي على أنـه هدف ثابت للاسـتقرار، بـل كعمليـة ديناميكيـة متجـذرة في الحقوق والشمول والمسؤولية الجماعية.

C) تقييـم نهـج الإعلان إزاء التحديات المترابطة

a. بناء أنظمة اجتماعية شاملة وقادرة على الصمود

يؤكد الإعلان مـن جديد الحق في الغـذاء ويحدد التزامات واسـعة النطاق بالقضـاء على الجوع وسـوء التغذية. ومع ذلـك، فإنه لا يرقى إلى اعتمـاد نهج واضح قائم على الحقوق ويفتقر إلى آليات مسـاءلة ملموسـة لضمان التنفيذ. وهو يفشل في تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية لأزمات الغذاء العالمية، بما في ذلك الاختلالات الهيكلية في النظم التجارية والاقتصاديـة العالمية، والاسـتيلاء على الأراضي، وسـيطرة الشركات على النظم الغذائية، والمضاربة على أسعار المواد الغذائية. إن تغيير القواعد التي تحكم تجارة الأغذية والاتجاه المتزايد للاسـتثمار في أراضي البلـدان النامية لإنتاج الأغذية الموجـه نحـو التصديـر يزيد من تـآكل السـيادة الغذائية الوطنية وتعميق عدم المسـاواة العالمية. ولا يقابله التركيز على التجارة والحلول الموجهة نحو السـوق الدعم القوي للسـيادة الغذائيـة أو التـدابير التنظيمية لضمـان العدالة والإنصـاف في النظـم الغذائية العالميـة. لا تترجم الصياغة المسـؤولية الدوليـة إلى إجـراءات والتزامـات محـددة وتعـديلات ضرورية في العلاقـات بين الدول لدعم الحق في الغـذاء. علاوة على ذلـك، يتجاهـل الإعلان إلى حـد كـبير الاحتياجات المحددة للسـكان النـازحين والمتضررين من الأزمات، الذين هم من بين أكثر الفئات ضعفا والذين هم في حاجة ماسة إلى تدخلات مستهدفة.

يعترف الإعلان بالصحة كحق أسـاسي ويدعـو إلى التغطية الشـاملة والتأهب للجوائح. ومع ذلك، فإن النص لا يتناول بشكل كاف واقع البيئات المتأثرة بالصراعات والهشة، حيث يكون الوصـول إلى الخدمات الأساسـية محـدودا للغاية. ويسـلط اهتمامها المحدود باحتياجات السـكان النازحين والقضايا الحرجة مثل نقص القوى العاملة الصحية الضوء على الانفصـال عـن التجـارب الحية لمن هـم أكثر عرضة للخطـر. علاوة على ذلـك، بينمـا يذكـر الصحة النفسـية، يتجاهـل الإعلان الآثـار المباشرة والطويلـة الأجل الأخرى لكوفيد-19، بما في ذلك تعطيل الخدمات الأساسية واتساع أوجه عـدم المسـاواة الصحيـة. ولا يـزال تـوفير الرعاية الصحية يتشـكل إلى حد كبير بمنطق تجاري يغذي التفاوت والاسـتبعاد. يتطلب النهج الأكثر عدلا التشـكيك في تسـليع الصحة وتعزيز دور القطاع العام في ضمان الوصول العادل إلى الرعاية الشاملة.

كما أعيـد التأكيد على التعليم باعتباره حقا أساسـيا وركيزة للتماسك الاجتماعي، ومع ذلك فإن الإعلان لا يعالج بشكل كاف الحواجـز المسـتمرة التي تحـول دون الوصـول إلى التعليـم والجـودة، لا سـيما بالنسـبة للسـكان الفقـراء والريفيين والنازحين. علاوة على ذلك ، فإنه يشير إلى العلوم والتكنولوجيـا والعلـوم الرياضيـة والـذكاء الاصطناعـي والابتـكار دون التأكيد على الحاجة إلى تنمية التفكير النقدي أو الاسـتثمار في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والفلسفة والفنـون والأدب ، والتي تعـتبر ضروريـة لبنـاء مجتمعات عادلـة وشـاملة. تتطلـب الدعـوة إلى تعزيـز الاسـتثمار والنهـوض بالتعليـم الجيـد مزيـدا مـن الالتزام بالموارد المتاحـة ، ومـع ذلك فشـلت الوثيقـة في تحديـد الاتجاه المسـتمر لعسـكرة الميزانيات على مسـتوى العالم ، على حسـاب الرعاية الصحيـة والتعليم. يجـب أن تعطي الرؤية التحويليـة الحقيقيـة للتعليـم الأولويـة للتنميـة البشرية والمشاركة المدنية والأبعاد الثقافية والاجتماعية للتعلم.

ويتناول الإعلان إمكانية الحصول على الخدمات الأساسـية مثل الإسكان والمياه النظيفة والصرف الصحي والنقل من خلال التزامات واسـعة، بمـا في ذلك الإشـارات إلى التنمية الحضريـة. ومع ذلك، فإنه يفتقر إلى إطار ملموس لمعالجة الآثـار المتقاطعـة للفقـر والنزوح والضعـف المناخي على تقديـم الخدمـات. ويتطلب ضمان الوصـول العادل نهجا متكاملـة تعالـج أوجه عدم المسـاواة الهيكليـة مع تعزيز آليات التخطيط والمساءلة من القاعدة إلى القمة.

b. معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية والاستبعاد الاجتماعي

ومـع الاعتراف بـدور التكنولوجيـات الرقميـة في التنميـة الاجتماعية، يفتقر الإعلان إلى التزامات واضحة بالاسـتثمار المستدام في البنية التحتية، لا سيما في المناطق المهمشة والريفيـة حيث لا تـزال الفجوات الرقميـة صارخة. إنه يعزز الـذكاء الاصطناعي للخدمـات العامة ولكنـه يتغاضى عن المخاطـر الحرجـة مثـل التـحيز وانتهـاكات الخصوصية واحتمال زيادة عدم المسـاواة. فان العوائق الهيكلية أمام تحقيـق تنمية رقميـة عادلة بقيت دون معالجة، لا سـيما فيما يتعلق بالوصـول إلى التكنولوجيا والبيانات. ومن دون معالجـة هـذه الفجوات، فـإن الفئات الميسـورة فقط في المجتمع هي من ستسـتفيد مـن التقدم في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، مما يعمّق عدم المسـاواة. وبالمثل، لا يـشير النـص إلى التحـدي الرئـيسي المتمثـل في الحماية المفرطـة للملكية الفكريـة في البلـدان المتقدمة وأنظمة

البراءات التي تمنع استخدام التكنولوجيات الرائدة - مثل البيانات الذكاء الاصطناعي - في قطاعات مثل الصحة والزراعة، وهي أمور حيوية لتحقيق التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، فإن اللغة الغامضة بشأن مكافحة المعلومات المضللة وحماية حرية التعبير تهدد بتمكين الرقابة بدلا من حماية الحوار المفتوح. والأهم من ذلك، أن الإعلان فشل في معالجة التحدي الأعمق للحوكمة: من يتحكم في هذه التقنيات وينظمها، وتحت أي أطر، وفي مصلحة من. يتطلب التحول الرقمي الفعال حوكمة شاملة وشفافة، تشمل المجتمع المدني والمجتمعات المتضررة، لضمان أن تعكس التقنيات الحقائق المحلية، وتقلل من أوجه عدم المساواة، وتدعم الحقوق الأساسية.

وبالمثل، فإن التزام الإعلان بإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين المرأة ومساواتها يفشل في تحديد النطاق الكامل للتحديات التي تواجهها النساء والفتيات، والتي شكلها الفقر، ومحدودية فرص الحصول على التعليم والسكن، والآثار المركبة لانعدام الأمن والصراع والأزمات المناخية. ومع ذلك، فإنها لا تزال تقتصر أدوار المرأة في المقام الأول على البعد الاجتماعي، متجاهلة مساهماتها الحيوية في جميع المجالات - الاقتصادية والسياسية والبيئية وما بعدها. يجب أن يتبنى النهج الشامل حقا منظورا نسويا في جميع أقسام الإعلان ، بما في ذلك إصلاح السياسة الاقتصادية وحقوق العمال واقتصاد الرعاية. ويتطلب ذلك أيضا تقييم ومعالجة العوامل الهيكلية والأسباب الجذرية التي تحافظ على عدم المساواة بين الجنسين، مثل ديناميكيات السلطة التمييزية، وأعباء الرعاية غير المدفوعة الأجر، واستبعاد المرأة من أماكن صنع القرار. وينبغي أن تكون الجهود شاملة ومراعية للسياق، وأن تدمج حقوق المرأة في الاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر، وتضمن حصول الجميع على الخدمات الأساسية، وتحمي النساء والفتيات في السياقات الضعيفة بما يتماشى مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالهجرة، يؤكد الإعلان على المساهمات الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين، ولكنه يؤطر الهجرة بشكل أساسي من خلال العدسات السياسية والاقتصادية، متجاهلا الحاجة الملحة إلى الإدماج الاجتماعي. يواجه المهاجرون التمييز والإقصاء والضعف المتزايد، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تأجيج التوترات الاجتماعية. لبناء مجتمعات متماسكة، يجب أن تتجاوز السياسات الروايات الاقتصادية وأن تلتزم باستراتيجيات إدماج قائمة على الحقوق وتراعي السياق تكافح التمييز وتحمي حقوق المهاجرين وتعزز المشاركة المجتمعية وتعزز التماسك الاجتماعي. ومع ذلك، فشل الإعلان في معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الهجرة - مثل النزاع المسلح والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والنزوح القسري - والتي يجب مواجهتها لتطوير استجابات شاملة ومستدامة حقا. كما أنه لا يشير إلى أمننة الهجرة أو التحديات ذات الصلة، بما في ذلك زيادة عسكرة الحدود. ونتيجة لذلك، يتم التغاضي عن واقع الملايين الذين يواجهون الإقصاء القانوني والاجتماعي والاقتصادي - لا سيما في المناطق المتضررة من الأزمات.

c. النهوض بالعدالة المناخية والبيئية

يعترف الإعلان السياسي بشكل مناسب بالعلاقة بين تغير المناخ والكوارث والتنمية الاجتماعية ، ويشير إلى أن عدم المساواة وضعف البنية التحتية يؤدي إلى تفاقم الآثار المناخية. ومع ذلك، يمكن تعزيز التركيز على عدم المساواة، لا سيما في إدراك كيفية تشكيل قدرة الأفراد والمجتمعات على الصمود والتعافي من الصدمات المرتبطة بالمناخ. تحدث أكثر من 90٪ من الوفيات الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ في البلدان النامية ، حيث يزيد احتمال تأثر السكان الأكثر فقرا بالطقس القاسي بأربعة أضعاف بسبب الموارد المحدودة وعدم كفاية البنية التحتية وتقييد الوصول إلى الخدمات الأساسية. تؤدي الكوارث إلى تعميق الفقر ، وتؤدي إلى النزوح ، وتعطيل سبل العيش ، وزيادة استبعاد أولئك الذين يفتقرون بالفعل إلى الحماية الاجتماعية أو الأمن السكني.

وللحد من المخاطر حقا وتعزيز القدرة على الصمود الشامل، سيستفيد الإعلان من التزام أكثر وضوحا بالعمل الوقائي. ويشمل ذلك الاستثمار في البنية التحتية العامة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في المناطق المحرومة من الخدمات، وتأمين حقوق الأرض والسكن للحد من النزوح، وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة التي يمكنها امتصاص الصدمات قبل تصاعد الأزمات، وضمان أن تكون أنظمة الإنذار المبكر في متناول الجميع، ولا سيما المجتمعات المهمشة. وبعيدا عن التكيف، يجب أن يعطي النهج التحويلي الأولوية للتخفيف من حدة تغير المناخ والتحولات الهيكلية نحو العدالة المناخية - معالجة الأسباب الجذرية للضعف البيئ ودمج الاستدامة في التخطيط الإنمائي والاقتصادي الأوسع نطاقا.

d. تمويل التنمية الاجتماعية

وتعترف التزامات الإعلان بالتمويل بالحاجة إلى زيادة الاستثمار وإصلاح المؤسسات المالية الدولية. ومع ذلك، فإنها لا ترقى إلى مستوى التأكيد على إعادة توزيع الثروة واعتماد نظم ضريبية عادلة وتصاعدية كركيزتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاجتماعية العادلة.

والإدارة الشفافة والخاضعة للمساءلة، وهي أمر أساسي لتخصيص الأموال بفعالية وتأثيرها الملموس على أرض الواقع، متخلفة بشكل ملحوظ في الإطار.
وفي حين يشير النص إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي، فإنه

لا يواجه كافة عيوبه الهيكلية العميقة الجذور - بما في ذلك أعباء الديون التي لا يمكن تحملها، والمشروطيات التقييدية، والاختلالات في سلطة صنع القرار - التي لا تزال تقيد الحيز المالي للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، يفتقر الإعلان إلى مقترحات أو التزامات محددة لتحويل النظام المالي الدولي بطريقة تعطي الأولوية للاستثمار الاجتماعي على الإنفاق العسكري والمخصصات الأمنية. كما أنه يتجاهل دور الأمم المتحدة في قيادة الجهود الشاملة والمتعددة الأطراف للنهوض بتمويل التنمية، بما في ذلك من خلال أطر القدرة على تحمل الديون، والضرائب العادلة، والمساءلة المالية. من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية حقا، هناك حاجة إلى موقف أكثر تقدما - موقف يركز على عدالة إعادة التوزيع، وإدارة الموارد العامة بشفافية ومساءلة، وإصلاحات طموحة وملموسة في الحوكمة المالية العالمية. ويجب أن يشمل ذلك التزامات ملزمة بشأن تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها، وتدابير العدالة الضريبية العالمية لمكافحة التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة، ومساحات أكثر شمولا لصنع القرار في إطار الأمم المتحدة بدلا من المنصات المحدودة التي يقودها الدائنون.

D) الاستنتاج وسبل المضي قدماً

وللانتقال من الرؤية إلى التغيير الهادف، يجب أن يتجاوز الإعلان السياسي إعادة تأكيد المبادئ ويبدأ في معالجة الحقائق على أرض الواقع.

وفي حين أنه يحدد جدول أعمال طموحا بشأن أهداف التنمية الاجتماعية، فإنه لا يصل إلى حد تقديم الآليات الملموسة اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلى أفعال. وفي غياب استراتيجيات واضحة وخطوات عملية وتدابير للمساءلة، يخاطر الإعلان بأن يظل إعلانا للنوايا وليس خارطة طريق للعمل.

يشير الإعلان فقط إلى المجتمع المدني ، مع التزامات غامضة بالتعاون الهادف. ومع ذلك، يجب تحديد هذا التعاون بوضوح، لا سيما بالنظر إلى الإدماج الرمزي المتكرر للمجتمع المدني، وتقلص الحيز المدني، والاعتماد على المشاركة المخصصة. يتطلب النهج القائم على الحقوق مشاركة منظمة ومؤسسية في بيئة تمكينية، إلى جانب مشاركة مجتمعية قوية تضمن أن تشكل الأصوات المحلية السياسات والنتائج. والأهم من ذلك، أن النص يتجاهل الدور الذي لا غنى عنه للمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، التي تعد معرفتها المحلية وروابطها المجتمعية ومشاركتها طويلة الأجل ضرورية لتحويل الالتزامات العالمية إلى نتائج ملموسة.

إن المعالجة الهامشية للمجتمع المدني، ولا سيما بالمقارنة مع دوره المحوري في قمة عام 1995 الأصلية، تبرز الحاجة إلى تخصيص فقرة واضحة ضمن الإعلان تؤكد على إسهاماته الحيوية. علاوة على ذلك، فإن الإطار الحالي يفصل بين المجتمع المدني والجهات الحكومية، متجاهلاً الدور التعاوني — وغالباً التصحيحي — الذي يضطلع به المجتمع المدني في مساءلة الدول وضمان تحقيق تقدم شامل للجميع.

في مناطق مثل العالم العربي - حيث تتقاطع الحرب والاحتلال والنزوح وعنف الدولة مع الهشاشة الاقتصادية - فإن إغفال المنظورات الإقليمية والتحديات المتشابكة ليس مجرد فجوة. إنه يقوض أساس أي خطة ذات مصداقية للتنمية الاجتماعية.

في اطار المسار التحضيري العالمية للتنمية المستدامة 2، من الضروري التحول من التطلعات الواسعة إلى الالتزامات الملموسة التي تعترف بالخصوصيات الإقليمية، وتواجه العقبات الهيكلية، وتشارك المجتمع المدني بشكل هادف.

ولضمان أن تؤدي الالتزامات المبينة في الإعلان إلى إحراز تقدم حقيقي وقابل للقياس، يجب إنشاء آلية قوية للمراجعة والتقييم . وينبغي أن تشمل هذه الآلية تقييمات دورية على فترات قصيرة ومنتظمة - وليس تواريخ مستقبلية بعيدة - لتقييم التنفيذ ومعالجة الثغرات الناشئة والتكيف مع التحديات الناشئة. وبدون هذه الاستعراضات المنظمة وفي الوقت المناسب، يتحول الإعلان السياسي تعهدا لمرة واحدة بدلا من أن يشكل إطارا حيا للعمل المستدام بشأن التنمية الاجتماعية. إن الاقتراح الحالي بعقد قمة كل عشر سنوات غير كافٍ؛ فان تعزيز الفعالية يتطلب أ اعتماد دورة مراجعة أقصر. علاوة على ذلك، فإن غياب المؤشرات القابلة للقياس يعيق القدرة على تقييم التقدم الحقيقي، خاصة في المنطقة العربية. كما أن نقص البيانات المفصلة واستمرار نقص تمثيل الفئات المهمشة في عمليات اتخاذ القرار يزيدان من تقويض المساءلة والتنمية الشاملة.